مدي امتثال البنوك العاملة في مصر لضريبة فاتكا FATCA

* د. مي حسن أحمد طوبار

ملخص

تتطلب اتفاقية فاتكا FATCA من البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الشركات التجارية والاستثمارية العاملة في مصر والدول العربية، تقديم معلومات مفصلة عن الأموال والاستثمارات وممتلكات الأمريكيين المقيمين لديها من أجل تحصيل ضرائبهم ومنعهم من التهرب الضريبي.

إن التطور الكبير في بيئة الأعمال بالإضافة إلى هيمنة بعض البلدان على أكبر البنوك في العالم، فضلاً عن التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والإنترنت، جعل العالم قرية صغيرة. كما يمر كل الأموال المحولة من مصر للمستفيدين في الخارج عن طريق البنوك الدولية فضلا عن البنك المركزي المصري والبنوك المصرية لديها حسابات بعملات مختلفة، ثم هناك حاجة حقيقية للعمل ضمن النظام المصرفي العالمي من قبل أي بنك مصري الذي يتطلب قوانين التكيف، تلك القوانين التي تفرضها البيئة المصرفية العالمية. وفي ضوء ذلك، يدرس البحث الإطار العام للفاتكا (FATCA) ومدي الامتثال في البنوك المصرية لها والتحديات والمخاطر التي تواجها.

* مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة الأزهر (فرع البنات) القاهرة.

Compliance of Banks Operating in Egypt to Tax FATCA

Abstract:

Agreement FATCA require banks and financial institutions, as well as commercial and investment companies operating in Egypt and the Arab countries, to provide detailed information about the funds, investments and property of Americans residing in their country in order to collect their taxes and Evade paying it.

The great development of the business environment, as well as the dominance of some of the world's largest banks, as well as technological advances in communication and the Internet, have made the world a small village. All the money transferred from Egypt goes to the beneficiaries abroad through the international banks as well as the Central Bank of Egypt and the Egyptian banks have accounts in different currencies. Then there is a real need to work within the global banking system by any Egyptian bank that requires the laws of adaptation, Global Banking. In light of this, the study examines the general framework of FATCA and the extent of compliance in Egyptian banks with the challenges and risks they face.

مقدمة:

بدأت البنوك المصرية منذ 30 يونيو 2015، في تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي "فاتكا" على أصحاب الحسابات الجديدة والراغبين في تحديث بياناتهم، والذي يشترط أن يكشف أي عميل يرغب في فتح حساب مصرفي جديد عما إذا كان يحمل جنسية أو إقامة أمريكية. وكذلك، فإنه ملزم بالتوقيع على مستندات تسمح للبنك برفع السرية عنه وتزويد وزارة الخزانة الأمريكية بمعلوماته وبياناته فقط، لكنها لا تتدخل في استقطاع الضريبة منه(د.شهيناز ،2014، ص1).

طبقاً لهذا القانون، فقد طلبت الحكومة الأمريكية ابتداءً من عام 2014م، من جميع المؤسسات المالية الأجنبية (مصارف، تأمينات على الحياة، صناديق استثمار، مؤسسات...) بما فيها التي لا تنشط فوق أراضي الولايات المتحدة، تسليمها أسماء وبيانات عملائها الخاضعين للضريبة الأمريكية، وفي حالة الإخلال بذلك أو عدم التعاون مع السلطات، تفرض على المؤسسات المعنية غرامات مرتفعة.

وبذلك؛ يوفر فاتكا FATCA مزيداً من الشفافية ويحد من التهرب الضريبي أكثر من السابق، وبموجب القانون تصبح المؤسسات المالية في الدول الموقعة عليه ملزمة بالإفصاح عن بيانات العملاء الخاضعين له لمصلحة الضرائب الأمريكية.

ويخول هذا القانون للسلطات الضريبية الأميركية والمتمثلة في مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS1) ملاحقة الأمريكيين المكلفين بسداد الضرائب خارج حدود الدولة، باستخدام نظام البنوك العالمية. وفي حالة عدم تنفيذ البنوك العربية لقانون الفاتكا أو عدم تعاونها مع السلطات الأمريكية، يسمح القانون لمصلحة الضرائب باقتطاع 30% من التحويلات الجارية بواسطة البنوك الأمريكية من حسابات تلك البنوك، الذي لا يلتزم بالتصريح عن عميله حامل الجنسية وفق لوائح الخزانة الأمريكية. ولا يسري هذه القانون علي حسابات الأشخاص أو الشركات التي تقل أرصدتهم عن 50 ألف دولار (آراء مصرفية، 2013).

ومن الجدير بالذكر هنا، أن الولايات المتحدة وقعت حتى الآن اتفاقات مع 40 دولة لتسهيل العملية البيروقراطية المعقدة، ووضع مواعيد محددة لبدء التطبيق التدريجي للقرار الذي ينص على متابعة كل شخص يحمل الجنسية الأميركية لدفع الضرائب للولايات المتحدة. كما أن وزارة الخزانة الأميركية توصلت إلى تفاهمات مبدئية مع 61 دولة أخرى للالتزام بالقانون الأميركي الجديد. (مينا وآخرون،2014، ص32).

[1] (IRS): The Internal Revenue Service is the nation's tax collection agency and administers the Internal Revenue Code enacted by Congress (IRS, 2016, p.1). https://www.irs.gov

أولاً- طبيعة المشكلة:

يعد قانون الامتثال الضريبي المعروف باسم الـ"فاتكا" إلزام للمصارف والمؤسسات المالية، وكذلك الشركات التجارية والاستثمارية العاملة في الوطن العربية عامة ومصر بصفة خاصة، بتقديم معلومات وافية ومفصلة عن أموال واستثمارات وممتلكات الأميركيين المقيمين لديهم، من أجل تحصيل الضرائب المستحقة عليهم ومنعهم من التهرب من تسديدها.

ويجدر الإشارة إلي، أن بعد فترة من تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA في البنوك المصرية، يتطلب الأمر الوقوف على مدى ما تحقق منه، ومعرفة ما قد يواجه التطبيق العملي من عوائق ومشكلات. وبناء عليه، هناك تساؤلات تطرحها الباحثة في شأن قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA وما ورد به حتى يتم الوصول إلى اتفاق في أسلوب تطبيقها. وأهم هذه التساؤلات ما يلي:

- هل تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA يتعارض مع الاتفاقيات الضريبية المصرية المبرمة مع الحكومة الأمريكية؟
- هل التقارير المالية المحاسبية للبنوك المصرية ومستندات التعاقد مع العميل تفي بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA؟
- هل تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA يتنافي مع سرية الحسابات المصرفية ؟

– هل جميع القائمين بتنفيذ القانون في البنوك سواء بخدمة العملاء والتجزئة المصرفية وكبار العملاء والعمليات المصرفية بالفروع ووحدة فتح الحسابات المركزية، وعلاقات المراسلين، والقانونية، والحاسب الآلي، والائتمان، والمراجعة الداخلية، والمخاطر والالتزام علي دراية كافية بتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA؟

ثانياً–أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلي:

- يعتبر من الموضوعات المهمة التي تتسم بالجدة، فقانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA، مفهوم يفتح الباب للعديد من التفسيرات والمواضيع الخاصة بمدى فائدة ومصداقية السرية المصرفية.
- الاهتمام المتزايد من جميع البنوك والمصارف العالمية بالالتزام بقانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA)، لغرض تجنب العقوبات على غير الملتزمين في جميع الدول بأحكامه.

- إلقاء الضوء علي طرق الامتثال للقانون الضريبي فاتكا (FATCA) الصحيحة والسليمة للقياس والإفصاح المحاسبي في التقارير الخاصة بالبنوك المصرية وإرسال التقارير المالية إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية، حيث تعد مسألة في غاية الأهمية لمبدأ السرية المصرفية.

ثالثاً- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1- تسليط الضوء علي قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية فاتكا (FATCA).

2- معرفة مدي إمكانية تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية فاتكا (FATCA) في البنوك المصرية من خلال دراسة البيئة القانونية المتعلقة بها.

3- بيان أثر تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية فاتكا (FATCA) علي السرية المصرفية في البنوك المصرية.

4- الاطلاع علي واقع حال الجهاز المصرفي المصري من خلال الإجراءات والوسائل والأنظمة المتبعة.

ت – حدود البحث:-

- سوف يقتصر هذا البحث على البنوك المصرية. أما فيما يتعلق بباقي الشركات والمؤسسات المطالبة بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية فاتكا (FATCA)، فسوف تكون خارج نطاق البحث.

– سوف يقتصر هذا البحث في الدراسة الميدانية على المديرين في البنوك المصرية، كباري المديرين بمصلحة الضرائب، مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى. أما فيما يتعلق بباقي البنوك والإدارات والممولين، فسوف تكون خارج نطاق البحث، إلا في حدود ما يفيد ويخدم هدف البحث.

رابعاً– منهج البحث:

ولتحقيق الهدف من هذا البحث سوف تعتمد الباحثة على المنهجية التالية:

– **المنهج النظري:** تقوم الباحثة باستقراء ما ورد في الفكر المحاسبي من كتب وأبحاث ودوريات ومؤتمرات ومواقع على الإنترنت سواء العربية أو الأجنبية التي تناولت موضوع البحث، وذلك بهدف الحصول على المعلومات الثانوية التي تحقق الهدف من هذا البحث.

– **المنهج الميداني:** وذلك بالاعتماد على قوائم الاستبيان (المغلقة والمفتوحة) من خلال المقابلات الشخصية، لاستطلاع آراء العينة مختارة.

خامساً– فرض البحث:

تم صياغة فرض البحث كما يلي:

– لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدي الالتزام البنوك المصرية بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA)، وبين تحقيق متطلبات القانون من خلال تحديث قاعدة بيانات زبائنها التي يُراد الإفصاح عنها فضلاً عن

تقديم نظام معلومات الكتروني لتهيئة التقارير ونقلها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS).

– توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدي الالتزام البنوك المصرية بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA)، وبين تحقيق متطلبات القانون من خلال تحديث قاعدة بيانات زبائنها التي يُراد الإفصاح عنها فضلاً عن تقديم نظام معلومات الكتروني لتهيئة التقارير ونقلها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS).

سادساً– خطة البحث:

سيتم تحقيق هدف البحث من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار العام لقانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA) في البنوك المصرية.

المبحث الثاني: التحديات والمخاطر التي تواجه البنوك المصرية للامتثال الضريبي لقانون فاتكا (FATCA).

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول

الإطار العام لقانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA[2])

في البنوك المصرية

أولاً- <u>تعريف فاتكا (FATCA)</u>: هو قانون أقرته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2010، ودخل حيز النفاذ في الأول من يوليو من العام 2014، والغرض منه هو مكافحة التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين الذين يملكون حسابات وأصول مالية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال إلزام المؤسسات المالية الأجنبية (غير الأمريكية) بتقديم تقارير عنهم إلى مصلحة الضرائب الأمريكية. ويشمل أي حساب يعود إلى شخص أمريكي (سواء أكان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً)، أو يعود لمؤسسة/ شركة أجنبية مملوكة من قبل شخص أمريكي بنسبة تزيد عن 10% من الأسهم أو الحصص من رأس المال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (الهيئة العامة للرقابة المالية، 2017، ص ص 1-5).

ويتميز هذا التعريف بأنه يوضح أن قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA) يهدف إلى التعرّف على العميل المكلّف بدفع الضرائب لمصلحة الخزانة الأميركية، لتحديد مدى التزامه بدفع الضرائب، بغض النظر عن مكان إقامته، وهو يُلزم جميع

[2]- FATCA: Foreign Account Tax Compliance Act
قانون الالتزام بقواعد الضرائب علي الحسابات الأمريكية خارج الولايات المتحدة، والذي تم إقراره عام 2010، وهو يعد خطوة أساسية في الجهود الأمريكية لمواجهة التهرب الضريبي الذي يتم من جانب أشخاص أمريكيين يحتفظون باستثمارات في حسابات بنكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وقد صدر بشكل النهائي في 17 يناير 2013م، وتم نشره في 28 يناير 2013م.

الأشخاص حاملي الجنسية الأميركية والعاملين خارج الولايات المتحدة بدفع ضريبة الدخل، ويُلزم أيضاً جميع البنوك والمؤسسات المالية في العالم والتي لديها حسابات لدى البنوك المراسلة في الولايات المتحدة الأميركية.

ويهدف قانون الامتثال الضريبي فاتكا(FATCA) إلي توفير مزيد من الشفافية وجعل التهرب من الضرائب أكثر صعوبة بالنسبة للأمريكيين والمقيمين الدائمين في الولايات المتحدة، فبموجب هذا القانون تصبح المؤسسات المالية الأجنبية ملزمة بالإفصاح لمصلحة الضرائب الأمريكية عن جميع المعلومات المتعلقة بالحسابات المملوكة للمواطنين الأمريكيين أو المقيمين الدائمين خارج الولايات المتحدة (طلعت، 2014، ص7).

ثانياً- الفئات الملتزمة بقانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA) هم:

(Whitehouse, 2011, PP. 8, 10), (ACA, 2012, pp. 6-15)

- كل من يحمل جواز سفر أمريكي.
- كل من يحمل الجنسية الأمريكية (منفردة أو مزدوجة).
- كل من يحمل بطاقة الإقامة الدائمة (Green card).
- المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.
- كل من كان مكان الولادة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- أي شخص لا يحمل الجنسية الأمريكية (أو غير مواطن أمريكي) ولكن تنطبق عليه شروط فحص الإقامة المتواصلة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- كل من دافعي الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية لأي سبب أخر.

ثالثاً- المؤشـــرات كما وردت في قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA):

1- بالنسبة للإفراد(Naidira, 2013, pp.3-20):

- مواطن أمريكي أو مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.
- مكان الولادة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- عنوان الإقامة أو عنوان المراسلات البريدية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- رقم الهاتف في الولايات المتحدة الأمريكية.
- أوامر دفع ثابتة لتحويل أموال إلى حساب في الولايات المتحدة الأمريكية.
- عنوان الوكيل في وكالة قائمة على الحساب في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- بالنسبة للمؤسسات/ الشركات:

- **مؤسسة مالية أجنبية FFI (Under IGA):** تتمثل في كل مؤسسة مالية أجنبية تقوم بأي من النشاطات التالية , (PWC, 2011, pp 23-45) (Deloitte, 2011, pp.3-17):

1- استلام الودائع كجزء من أعمالها المصرفية.

2- أمانة الحفظ ويجب أن يشكل هذا النشاط أكثر من 20% من إيراداتها.

3- مؤسسة استثمارية تقوم بمزاولة أنشطة الاستثمار في الأسهم والسلع والخيارات والمستقبليات وأي نشاط مشابه. كما أنها تقوم بالاستثمار وإدارة صناديق الاستثمار أو الأصول المالية بالنيابة عن عملائها.

4- شركة تأمين أو شركة قابضة عضو في مجموعة شركات تضم أحداها شركة تأمين أو شركة قابضة تصدر أو ملزمة بدفع فوائد/أرباح تتعلق بعقود تأمينية استثمارية.

- **مؤسسة مالية أجنبية غير مالية (NFFE):** تتمثل في كل من مؤسسة أجنبية (غير أمريكية) غير مالية. ويعني هذا المصطلح أيضا المؤسسات الأجنبية التي تعامل كمؤسسة أجنبية (غير أمريكية) غير مالية ضمن نطاق الاتفاقية الحكومية البينية نموذج (1)، نموذج (2).
- **مؤسسة مالية غير متعاونة مع قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (NPFFI):** هي كل مؤسسة مالية لم يتم تعريفها كمؤسسة مالية أجنية متعاونة، أو متعاونة افتراضياً أو معفية من تطبيق القانون.
- **مؤسسة مالية أجنبية ملتزمة (PFFI):** تتمثل في كل مؤسسة مالية أجنبية وافقت على الالتزام بمتطلبات الاتفاقية مع وزارة الخزانة الأمريكية ومن ضمنها المؤسسات المالية المذكورة في الاتفاقية الحكومية البينية نموذج (2).
- **مؤسسة مالية أمريكية (USFI):** تتمثل في كل مؤسسة مالية أمريكية ذات شخصية طبيعية أو اعتبارية وتتضمن فرع لمؤسسة أجنبية داخل الأراضي الأمريكية تعامل معاملة مؤسسة أمريكية ذات شخصية طبيعية أو اعتبارية. ويعتبر الشخصية الطبيعية أو الاعتبارية حسب القانون الأمريكي ما يلي:

- هو كل مواطن أو مقيم حامل الكرت الأخضر في الولايات المتحدة الأمريكية.

- شركات الشركاء الأمريكية.

- شركات المساهمة العامة الأمريكية.

- أي ميراث غير الميراث الأجنبي.

- أي صندوق استثماري يقع تحت إشراف القضاء الأمريكي أو شخصية طبيعية أو اعتبارية أمريكية.

- أي شخص آخر غير مصنف على أنه أجنبي.

يُفهم من ذلك، أن المؤسسات المالية المعنية بقانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA هي المصارف بكافة أنواعها، وتلك التي يتضمن نشاطها العمليات الائتمانية والوساطة المالية وهيئات الاستثمار المشترك، وأيضاً صناديق الأسهم الخاصة, صناديق التحوط, شركات التأمين ومنتجاتها، ومؤسسات بيع وشراء السندات والمواد الأولية بما فيها أسواق الخيارات ومجمل العقود الآجلة.

رابعاً- الأموال الخاضعة لقانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA) تنقسم إلي ما يلي:

أ- الإيرادات الخاضعة لأحكام قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA) (SFL, 2012, p.3):

1- الفوائد من الودائع والعوائد من السندات والأذون وصكوك التمويل.
2- التوزيعات من الأسهم بأنواعها ووثائق الاستثمار وصكوك الاستثمار.
3- الإتاوات من العلامات التجارية وحقوق المعرفة.
4- المكاسب الرأسمالية.
5- أي دخول أخرى.

ب- الأصول المالية التي تخضع إيراداتها لقانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA): (Kpmg, 2013, pp.12-20) هي أي من الأصول التالية خاضعة للإبلاغ، إذا كانت قيمة كل الأصول المحددة التي يملكها المكلف أكثر من 50 ألف دولار أمريكي:

- الودائع بالبنوك لدي مؤسسة مالية أجنبية.
- عقود المشتقات المالية بكافة أنواعها مثل:(عقود الصرف الآجلة والاختيارات والمستقبلية وعقود تبادل أسعار الفوائد المصرفية والعوائد على السندات).
- عقود الوساطة مع التجار والمؤسسات التجارية.
- عقود السمسرة.
- الأسهم أو الأوراق المالية بكافة أنواعها الصادرة عن شخص غير أمريكي.
- عقود التأمين وعقود إعادة التأمين.
- أي مصلحة في كيان أجنبي.

ويجدر الإشارة هنا إلي، أن الاستثمار العقاري والإيرادات الناتجة من اقتناء التحف والمجوهرات والذهب والسيارات والعقارات والمقتنيات الأخرى الملموسة طالما كانت بقصد الاستعمال الشخصي لا يطبق عليها قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA).

خامساً- الوثائق والمستندات الواجب تقديمها من قبل العميل إلى المصرف والمتعلقة بقانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA):

تتمثل الوثائق والمستندات في نماذج ضريبة الدخل الأمريكية المتعلقة بالامتثال الضريبي فاتكا (FATCA)، من خلال الصفحات الإلكترونية التي تخصصها مصلحة ضريبة الدخل الأمريكية لنشر كل ما يتعلق بالقانون على النحو التالي:

1- **نموذج W-8:** هو نموذج صادر عن مصلحة الضرائب الأمريكية ويستخدم للأشخاص غير الأمريكيين الذين لديهم مؤشرات الشخص الأمريكي، وذلك للتأكيد بأنهم أشخاص غير أمريكيين(IRS, 2017, pp.1-8).

2- **نموذج W-8BEN-E:** هو نموذج صادر عن مصلحة الضرائب الأمريكية ويستخدم من قبل المؤسسات غير الأميركية للتأكيد على حالتها بالنسبة لقانون (FATCA) (IRS, 2017, pp.1-9).

3-**نموذج W-9:** هو نموذج صادر عن مصلحة الضرائب الأمريكية ويستخدم لاستيفاء بيانات الشخص الأمريكي(IRS, 2017, p.1).

4- **نموذج W-8ECI:** شخص يحمل جنسية غير الجنسية الأمريكية مع الادعاء بأن دخله متصل اتصالاً عملياً بسير العمل أو الصفقة في الولايات المتحدة.

5- نموذج W-8IMYK: وسيط غير أمريكي أو تدفق خلال الكيانِ غير أمريكي (non-US flow-through entity) أو حساب أمانة غير أمريكي (non-US trust).

7-نمـوذج W-8EXP: وهـو خـاص بالحكومـات غيـر الحكومـة الأمريكيـة أو المؤسسات الدولية أو بنوك مركزية غير الأمريكية أو المؤسسات غير الأمريكية المُعفاة مـن الضـرائب أو المؤسسـات الخاصـة غيـر الأمريكيـة أو الحكومـات التـي تقتني ممتلكات أمريكية.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن أهداف قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA) تتمثل فيما يلي:

- الحد من التهرب الضريبي، حيث تشير التقديرات أن الخزانة الأمريكية تخسر حوالي 100 مليار دولار أمريكي سنوياً نتيجة التهرب الضريبي (Treasury of USA, 2010, p.5).
- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا القانون إلى تحديد الأشخاص والكيانات الأمريكية أو الكيانات الأجنبية غير المالية؛ بهدف التعرف على القائمين بالتهرب الضريبي الذين لا يقومون بالإبلاغ عن أصولهم المالية خارج حدود أمريكا.
- معرفـة ومتابعـة معلومـات الحسـابات البنكيـة والبيانـات الماليـة لحملـة الجنسـية الأمريكية الذين لديهم حسابات بنكية خارج أمريكا.
- التأكيد على أهمية الضرائب علي الدخل في الولايات المتحدة، حيث تعتبر من أعلي المعدلات في العالم، وتفرض علي الأمريكي سواء كان يعيش في أمريكا أو خارجها.
- إلزام كل المؤسسات المالية بتقديم معلومات عن الحسابات التي يملكها حملة الجنسية الأمريكية إلي السلطات الأمريكية، وذلك ضمن معايير معينة مثل أن يكون معدل رصيد الحساب السنوي يزيد عن خمسين ألف دولار.

المبحث الثاني

التحديات والمخاطر التي تواجه البنوك المصرية لقانون الامتثال الضريبي فاتكا(FATCA)

مقدمة:

لاشك أن الحفاظ علي سلامة واستقرار الجهاز المصرفي المصري من الأمور المهمة خاصة في ضوء الحرص علي استمرار التعامل مع المصارف المراسلة الخارجية وتلافيها لمخاطر السمعة التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي. ولذلك، قسمت هذا المبحث على النحو التالي:

أولاً- التحديات التي تواجه البنوك المصرية لقانون الامتثال الضريبي فاتكا(FATCA):

تواجه البنوك المصرية عدة تحديات للالتزام بقانون الامتثال الضريبي عند التطبيق، ومن أهمها ما يلي:

1- القوانين ذات العلاقة: إن القوانين المصرفية والتشريعات والتعليمات المالية في الدول العربية غير جاهزة لتطبيقه، فعلي سبيل المثال السرية المصرية التي تحظي بها بيانات ومعلومات العملاء في البنوك تتعارض مع متطلبات الفاتكا.

2- السرية المصرفية: عدم قدرة البنوك علي الموازنة بين متطلبات القانون، وبين المحافظة علي سرية حسابات وبيانات العملاء، ما قد يعرضها لاحتمالية فقدان بعض من عملائها من الجنسية الأمريكية الذين قد يكون لهم ثقل كبير في الاستثمارات المحلية (تعارض مصالح) علماً بأن البيانات المالية المطلوب تقديمها

إلي وزارة الخزانة أو مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة ستكون من خلال جهة حكومية رسمية سواء كانت وزارة المالية أو البنك المركزي، وهذا قد يضمن سرية المعلومات (KPMG, 2013, p.29)، (د.عادل 2017، ص11) .

ومن أجل ذلك؛ جاءت السلطات الأمريكية بحل عبارة عن توقيع اتفاقية ثنائية مع الدول لتمكنها من الالتزام بقانون الامتثال الضريبي فاتكا(FATCA) دون مخالفة للقوانين المحلية، حيث أنه من المعروف أن المعاهدات الدولية تعلو علي القوانين المحلية في حالة نفادها؛ ووقعت العديد من الدول بالتفاوض مع السلطات الأمريكية للحصول علي المزايا الخاصة مثل أن تقوم البنوك بتقديم المعلومات الخاصة بعملائها الأمريكيين إلي السلطات الأمريكية مباشرة، ومن ثم تقوم هذه الجهة المحلية بتقديم إلي السلطات الأمريكية.

3- المدة الزمنية للتطبيق: قصر المدة الزمنية المتاحة أمام البنوك لتوفيق أوضاعها والإفصاح عن معلوماتها بشأن عملائها الأمريكيين، ومدي قدرة أنظمتها المعلوماتية على توفير المعلومات المطلوبة عن تلك الحسابات، بالشكل والأسلوب والمنهجية التي تتوافق مع القانون وتفي بمتطلبات كونه يتطلب منها في وقت قصير جداً من الزمن إيجاد الآلية المناسبة للالتزام بمتطلباته، ولاسيما أن الامتثال للقانون الجديد قد يتطلب من البنوك التي تحتفظ بحسابات واستثمارات مصرفية تعود ملكيتها إلي عملاء أمريكيين، إجراء بعض التعديلات التشريعية والتنظيمية التي قد تطور نماذج الحسابات والتقييد بتطبيق معايير مبدأ (أعرف عميلك Know your**

** معايير مبدأ "اعرف عميلك": تتطلب الالتزام بالتعامل مع العملاء بموجب الأسماء الواردة في الهويات والوثائق الصادرة عن الجهات الرسمية في البلاد، ومنع التعامل أو فتح أو تشغيل أو الاحتفاظ بأي حساب مصرفي مجهول الاسم أو الذي يتم تشغيله تحت اسم وهمي وزائف أو غير صحيح. كما تمنع معايير مبدأ "اعرف عميلك"، التعامل أو فتح أو تشغيل أو الاحتفاظ بأي حساب رقمي، كما يتعين على البنوك، ليس فقط الاكتفاء بمعرفة عملائها، ولكن

Customer)، وتتمثل العناصر الرئيسية لهذا لمبدأ (KYC) في: سياسة قبول العميل، وإجراءات التعرف على هوية العميل، ومراقبة المعاملات، وإدارة المخاطر، بحيث يتناسب مع متطلبات القانون.

4- **التكاليف التشغيلية المالية لتطبيق (FATCA) في ظل العولمة المالية ومتطلبات الامتثال؛** من متابعة الحسابات القائمة ومراقبتها وتحديثها بصورة دائمة وكلما دعت الحاجة، وتعديل النظام المعلوماتي في البنوك، وكذلك الجهود المرتبطة بتحديث السياسات والإجراءات فاتكا (FATCA) الخاص بالتدريب اللازم للموظفين، بهدف وضوح سياسة البنك فيما خص بالالتزام بقانون لجميع العاملين والتشدّد أن تكون الرقابة بمستوى جيد، وعدم وجود ضعف في الضوابط.

3- تكاليف إنشاء وحدة خاصة للامتثال للفاتكا (FATCA)؛ لمتابعة القانون وفعالية الإجراءات المتخذة على صعيد التعليمات الخاصة بالقانون.

ثانياً- المخاطر التي تواجه البنوك المصرية لقانون الامتثال الضريبي فاتكا(FATCA):

تتعرض المؤسسات التي تختار عدم الالتزام ببنود القانون إلي العديد من المخاطر والآثار السلبية عليها، وهي كما يلي (د. علي، 2016، ص7):

1- تصنيف البنك باعتباره مؤسسة غير ملتزمة بالقانون.

2- **مخاطر تشغيلية:** اقتطاع 30% من أي دفعة أو حوالة مالية أو تحصيل شيكات من بنك أو مؤسسة أميركية مراسلة له، وفي حال عدم قيام البنك الأميركي

ينبغي عليها معرفة الغرض من فتح أي حساب بنكي والعلاقة المصرفية وطبيعتها، إضافة إلى مراقبة نشاط الحسابات المصرفية لتحديد نمط العمليات غير الطبيعية.

باستقطاع النسبة المنوه عنها سيتعرض هو نفسه لهذا الخصم من السلطات الرسمية الأميركية ذات الاختصاص.

تجدر الإشارة هنا، أن البنوك والمؤسسات المالية التي لا تتعاون مع الإدارة الضريبية الأمريكية (IRS) في تطبيق الامتثال الضريبي لقانون فاتكا يقع عليها مجموعه من الجزاءات، فقد نص على تغريم المؤسسة المالية غير المتعاونة بحجز نسبة 30 % مما يستحق لها أو لزبائنها (الأمريكان وغير الأمريكان) من مدفوعات ذات مصدر أمريكي ولو كان خارج الولايات المتحدة الأمريكية (فوائد، أنصبة، أرباح، أجور وغيره ....).

3- **مخاطر خاصة بالسمعة:** أنه من المحتمل جداً بل والأكيد أن توقف البنوك الأميركية- قد يخسر البنك علاقاته مع البنوك المراسلة الأمريكية – والأوروبية الموقعة على الاتفاقية التعامل مع البنك، ويصبح خارج النظام المصرفي الدولي وخاصة الغربي (الرأسمالي).

4- **مزدوجي الجنسية:** أن هناك عملاء أمريكيين من مزدوجي الجنسية، أي يحملون أكثر من جنسية من غيرهم، قد ينطبق عليهم القانون أو لا ينطبق وبالتالي، فإن قرار استبعادهم أو عدم استبعادهم قد يشكل خسائر أو مخاطر للبنك.

5- **زيادة تكاليف الأعباء الإدارية** علي البنوك من حصر المؤسسات والعملاء المتهربة وإعداد تقارير مالية والإبلاغ عنهم.

ومن هنا يمكن القول، إن عدم التزام البنوك بمتطلبات القانون قد يعرضها لمخاطر قطع العلاقة مع البنوك المرسلة، بالإضافة إلي مخاطر السمعة وعلي

مراقبي الامتثال ومديري إدارة المخاطر إعداد تقارير مالية يحدد فيها مخاطر وتكلفة عدم الامتثال أو الإخلال بمتطلبات هذا القانون ورفعه للإدارة العليا في البنك.

ومن الجدير بالذكر، أن هناك توجها دولياً لعولمة قانون فاتكا FATCA، ليصبح قانوناً دولياً تحت المسمى غاتكا GATCA Global Account Tax Compliance Act قانون الامتثال الضريبي على الحسابات العالمية، تطبقه معظم دول العالم على رعاياها الذين يعملون خارج حدود بلدانهم الأم ولديهم دخل واستثمارات، وهذا القانون سيصبح قانوناً دولياً ملزماً بحيث تلزم كل دولة حاملي جنسيتها تطبيقه. ويعد أحد أهم مصادر الدخل لها، ويتوقع أن يحل القانون الجديد "غاتكا" مكان قانون "فاتكا" حيث يصبح تبادل المعلومات على مستوى دول العالم يتم بشكل تلقائي عبر ما يعرف بآلية تبادل المعلومات.

ثالثاً- العناصر الأساسية التي يجب علي المؤسسات المالية والبنوك المصرية القيام بها لتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا(FATCA)؛ هناك ثلاث ركائز الأساسية، وهم:

1- التصنيف: ينبغي إجراء تصنيف تجاري داخلي حسب المجموعة والهيئة والمنتجات والحسابات والدفعات. كما يتوجب رصد العملاء الأمريكيين السابقين والجدد، وتوثيق بياناتهم بناء على مجموعة معرّفة من المعايير التي تحددها الأنظمة.

ومن الجدير بالذكر، أن من أهم هذه الحسابات[3] التي يتعين على المؤسسة المالية والبنوك المتعاونة تحديدها لقانون الامتثال الضريبي وفقاً لمؤشرات ارتباط[4] محددة من قبل الإدارة الأميركية، هي:

- الحسابات العائدة لأمريكيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة؛ فوفقاً لتعليمات الإدارة الأمريكية تعتبر الهيئة أمريكية عندما يوجد للمكلف الأمريكي مصلحة فيها مثل مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في رأس المال، أو حق تصويت بنسبة 10% على الأقل، أو يشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في شركات أشخاص بأكثر من 10% من الأرباح أو رأس المال، أو له مصلحة في صندوق ائتماني بأكثر من 10%.
- حسابات المؤسسات التي أبرمت اتفاقاً مع الإدارة الأمريكية.
- المؤسسات غير المعنية بالقانون الأمريكي.
- المؤسسات المعفاة وغيرها.

[3]- الحساب الأمريكي هو أي حساب يعود إلى شخص أمريكي (سوا ء شخص ا طبيعي ا أو اعتباري) أو يعود لمؤسسة / شركة أجنبية مملوكة من قبل شخص أمريكي بنسبة تزيد عن % 10 من الأسهم أو الحصص من رأس المال سوا ء بشكل مباشر أو غير مباشر.

[4] –يقصد بمؤشرات الارتباط: الجنسية الأمريكية أو بطاقة إقامة، وعنوان في أمريكا، ومكان الولادة أمريكا، وصندوق بريد وحيد في أمريكا، وتفويض شخص له عنوان في أمريكا، وأمر تحويل دائم لمبالغ في حساب في أمريكا أو تعليمات متلقاه من عنوان في أمريكا.

2- <u>إعداد التقارير</u>: يتعين على البنوك المصرية أن ترسل تقريراً إلى مكتب ضريبة الدخل الأمريكي (IRS) سنوياً حول الحسابات الأمريكية الفردية الملتزمة والحسابات؛ تتضمن هذه التقارير علي:

- اسم وعنوان كل أمريكي يملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة حساباً لديها.
- رقم الحساب.
- رصيد أو قيمة الحساب مع إشارة إلى أعلي رصيد سابق.
- تفصيل سحوبات ومدفوعات الحساب بما فيها المتعلقة بعمليات الشراء والبيع ودفع الرواتب والمخصصات والتحويلات المالية.
- أو عند الطلب.

ومن خلال ما سبق، يمكن للباحثة استعراض أهم المسئوليات للبنوك المصرية اتجاه الالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA):

- بناء برنامج وخطة الالتزام بمتطلبات القانون.
- تعين مسئول فاتكا.
- تعين مسئول الاتصال.
- التسجيل علي موقع IRS والحصول علي GIIN°.

° The GIIN: is an abbreviation of Global Intermediary Identification Number. And formatted as XXXXXX.XXXXX.XX.XXX, is a 19-character identification number made up of several identifiers. These characters will never contain the letter "O." (IRS, 2017, p.1).

https://www.irs.gov/businesses/corporations/fatca-online-registration-system-and-ffi-list-giin-composition-information

- تأسيس لجنة فاتكا.
- مراجعة الحسابات القائمة.
- فتح الحسابات الجديدة حسب مبادئ KYC/•CDD .
- التدريب والتوعية.
- رفع التقارير.

رابعاً- الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك المصرية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA):

1- الالتزام بإتباع إجراءات التحقق من الهوية فيما يخص الحسابات المحتفظ بها طرف المؤسسات المالية وفقاً ومتطلبات مصلحة ضريبة الدخل الأمريكية، وتحديد حسابات الأشخاص أو الكيانات الأمريكية.

2- تقديم تقرير سنوي لمصلحة ضريبة الدخل الأمريكي عن الأشخاص أو الكيانات الأمريكية المحتفظة بحسابات طرف المؤسسة المالية علي أن تتضمن التقارير رصيد الحساب، إضافة إلي إجمالي الإيداعات والمسحوبات.

3- في حالة عدم سماح قانون الدولة القائم علي الحسابات الخاضعة للضريبة بالكشف عن المعلومات يتم الحصول من صاحب الحساب علي تصريح بكشف

• CDD is sub set of KYC. Before opening of an account regulated entities (banks, financial institutions mandatorily have to do the due diligence of Customer on the basis of his income, profession/business, qualification , annual turnover, locality where he/she resides, nature of business, affiliations to any agency or political connection, linkage to any anti national groups or committees etc (Rastogie, 2017, p.2).

Hariom Rastogie, Certificate Know Your Customer & Anti Money Laundering, Indian Institute of Banking & Finance (2017)

السرية، وفي حالة رفض صاحب الحساب أو عدم تجاوبه يتم في هذه الحالة إقفال الحساب.

4- تشكيل لجان فنية والاستعانة بالمستشارين القانونيين والماليين والخبراء في هذا المجال لإعداد آليات للتعامل مع متطلبات القانون المذكور.

5- إعداد السياسات والإجراءات اللازمة للامتثال لمتطلبات القانون واعتماده من مجلس إدارة البنك أو الجهة ذات الصلاحية، بما يشمل آلية التعامل مع العملاء الذين يرفضون الخضوع لمتطلبات القانون.

6- تدريب وتوعية الموظفين بمتطلبات القانون، وخاصة مراقبي الامتثال.

7- حصر وتقييم وتصنيف الحسابات الخاضعة لمتطلبات القانون.

8- تحديث بيانات العلاء والتحري عن العملاء الأمريكيين.

9- تطبيق إجراءات العناية المهنية الواجبة علي العملاء.

10- تعديل العقود والمستندات ونماذج فتح الحسابات بما يكفل متطلبات القانون.

11- إجراء التعديلات اللازمة علي قاعدة أعرف عميلك بما يتواءم مع متطلبات القانون.

12- توقيع العملاء علي النماذج المطلوبة وفق متطلبات القانون.

13- التعديل علي الأنظمة البنكية بما يساهم ويساعد في الامتثال لمتطلبات القانون.

14- أعداد نماذج رفع السرية المصرفية لغايات تطبيق هذا القانون فقط.

15- الالتزام بالجداول الزمنية الصادرة عن مصلحة الضرائب الأمريكية والمتعلقة بالإطار الزمني للتطبيق.

16- المتابعة المستمرة للتطورات والتعليمات التي ستصدر عن مصلحة الضرائب الأمريكية.

خامساً- طرق تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا(FATCA) ,(USA,2014, pp.1-66):

يتم تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA) في البنوك من خلال منهجين, هما:

المنهج الأول: يسمى المنهج الفردي؛ يتم من خلاله عقد اتفاق مباشر بين المؤسسة المالية الأجنبية مع وزارة الخزانة الأمريكية الذي يضمن عدم تعرض المؤسسة المالية لاستقطاعات من المدفوعات التي تتلقاها بموجب قانون فاتكا ومن ثم تصبح مؤسسة مالية أجنبية مشاركة وتم إصدار الصيغة النهائية لاتفاقية المنهج الفردي في يناير 2014.

ومن خلال هذه الاتفاقية والمحدد الاشتراك فيها من جانب المؤسسات المالية الأجنبية في موعد نهاية يونيو 2014 سيتعين علي المؤسسة المالية أن تقوم بما يلي:

1- التوثيق وإجراءات التحقق, حيث سيتم من خلالها: الحصول علي المعلومات المطلوبة والمستندات المؤيدة لتحديد ما إذا كان أصحاب الحسابات أمريكيين أم لا والالتزام بإتباع إجراءات التحقق من الهوية وإجراءات العناية الواجبة وفقا وإجراءات التحقق من الهوية التي قد تطالب بإتباعها مصلحة ضريبة الدخل الأمريكية والالتزام بتقديم أي معلومات إضافية تخص الحسابات الأمريكية طرف المؤسسات المالية الأجنبية المشاركة.

2- الإبلاغ من خلال الأخطار سنويا عن حسابات الأشخاص الأمريكيين, الكيانات الأمريكية المحتفظ بها طرف المؤسسة المالية الأجنبية الملتزمة بتطبيق القانون بعد الحصول علي تفويض من العميل بالكشف عن حساباته استثناء من القوانين المحلية ذات الصلة بسرية الحسابات فيما يخص الأخطار عن كل أصحاب الحسابات الأمريكيين والقائمة لدي المؤسسة المالية, وفي حالة تعذر القيام بذلك خلال فترة زمنية معقولة يتم إغلاق الحساب وإنهاء العلاقة.

المنهج الثاني: يطلق عليه العمل الحكومي المشترك؛ الذي تقوم من خلاله المؤسسات المالية الأجنبية بإرسال التقارير الخاصة بالبيانات المطلوب الإبلاغ عنها لجهة حكومية رسمية داخل الدولة التي تقوم بإرسال تلك البيانات لمصلحة الضرائب الأمريكية وفقا لاتفاقيات يتم إبرامها في هذا الشأن.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

يهدف هذا المبحث إلي تدعيم نتائج الدراسة النظرية التي توصلت إليها الباحثة، وذلك من خلال التعرف على الواقع الفعلي والصعوبات التي نجمت عن تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA) في البنوك العاملة في مصر، وكيفية الحد من تلك العوائق والمشكلات ونقاط الضعف التي يمكن تلافيها لتحسين بيئة العمل بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من السرية المصرفية. وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف سوف تقوم الباحثة في هذا المبحث بعمل دراسة ميدانية على مجتمع الدراسة والذي يتكون من: المديرين الماليين بالبنوك العاملة في مصر، والقائمون علي هذه الاتفاقية الدولية بالبنك المركزي المصري، كباري المديرين بمصلحة الضرائب، ومكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى، وذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بمشكلة البحث باستخدام كل من استمارة الاستقصاء والمقابلات الشخصية. وسوف يتم ذلك من خلال النقاط التالية:

- تحديد مجتمع الدراسة.
- تحديد عينة الدراسة.
- أساليب جمع البيانات.
- تصميم استمارة الاستقصاء.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية.
- اختبار فرضي البحث.

أولاً- تحديد مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في:

1- المديرين الماليين ورؤساء القطاعات المالية والإدارية بالبنوك العاملة في القاهرة الكبرى، لعينة من 35 مدير من مختلف البنوك في مصر والبالغ عددها 32 بنك في مصر من إجمالي عدد حوالي 70 مدير.

2- القائمون علي هذه الاتفاقية الدولية بالبنك المركزي المصري ويمثلون 50 مسئولاً.

3- كباري المديرين بمصلحة الضرائب، وتم اختيار حوالي 70 مديراً ومسئولاً المختصين بعقود وإبرام الاتفاقيات الدولية، حيث إنهم الأكثر احتكاكاً بقوانين الضرائب والتشريعات المتلاحقة.

- مكاتب المحاسبة والمراجعة؛ يمثلوا القائمون بمراجعة القوائم المالية للبنوك العاملة في مصر والبالغ عددهم حوالي 75 مراقب حسابات شركات مساهمة.

ثانياً - تحديد عينة الدراسة:

قامت الباحثة بتحديد نسبة من مجتمع الدراسة الأصلي باستخدام أسلوب المعاينة الطبقية العشوائية البسيطة من فئات مجتمع الدراسة.

وتُعد العينة العشوائية البسيطة من أهم أنواع العينات العشوائية، فالعينة العشوائية البسيطة هي التي يتم اختيار مفرداتها عشوائياً من مجتمع معين. فإذا كان عدد مفردات العينة يساوي n عنصر من بين عدد مفردات مجتمع عددها N عنصر فإنه يكون هناك عدد مقداره (n/N) من العينات البديل التي يكون لها نفس فرص الظهور في الاختيار كغيرها، وبالتالي فلكل مفردة حق الظهور كغيرها، واحتمال ظهور كل مفردة هو n/N. [مع العلم أن (n/N) تعني البدائل الممكنة

لاختيار n عنصر من بين عدد مفردات المجتمع عددها N عنصر]. ومن خلال المعادلات التالية يتم تحديد مفردات عينة الدراسة. والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

$$n = \frac{Z^2 P(1-P)}{(\alpha)2} / \left[1 + \frac{1}{N} \left(\frac{Z^2 P(1-P)}{(\alpha)^2} - 1 \right) \right]$$

$$If \ W = \frac{Z^2 P(1-P)}{\alpha^2}$$

$$\text{then } n = W / \frac{N + W - 1}{N}$$

جدول رقم (1)

حجم مفردات عينة الدراسة الميدانية

عدد المفردات / الفئات	عدد المحاسبين بكل فئة	عدد مفردات العينة	% لمفردات العينة إلي المجتمع
المديرين الماليين بالبنوك	70	35	5
القائمون بالبنك المركزي	50	27	5,4
المديرين بمصلحة الضرائب	70	35	5
مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى	150	35	5,25
الإجمالي	**340**	**132**	**5,2**

وكما هو موضح في الجدول رقم (1) فقد تبين أن مجتمع الدراسة يشمل أربع فئات وهي المديرين الماليين بالبنوك حوالي 70 مديراً ، تم اختيار حوالي 35 مديراً بطريقة عشوائية باستخدام الجداول كاملة للعينة العشوائية.

أما الفئة الثانية فتشمل القائمون بالبنك المركزي، وقد بلغ عددهم بها حوالي 50 مديراً، تم اختيار عينة عشوائية تبلغ حوالي 27 مديراً.

أما الفئة الثالثة فهي مأموري الضرائب بمركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب وبلغ عددهم حوالي 70 مأموراً، تم اختيار حوالي 35 مأموراً بطريقة عشوائية.

أما الفئة الرابعة فتتمثل في مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى وبلغ عددهم حوالي 150 تم اختيار حوالي 35 مديراً بطريقة عشوائية باستخدام الجداول كاملة العشوائية.

ويوضح الجدول رقم (2) بيان بالقوائم المرسلة والمستردة والصالحة للتحليل والنسبة المئوية، على النحو التالي:

جدول رقم (2)

بيان بالقوائم المرسلة والمستردة والصالحة للتحليل والنسبة المئوية

القوائم / الفئة	عدد الاستمارات المرسلة	عدد الاستمارات المستردة	عدد الاستمارات الصحيحة	% للاستمارات الصحيحة
المديرين الماليين بالبنوك	35	26	26	26
القائمون بالبنك المركزي	27	24	22	22
المديرين بمصلحة الضرائب	**35**	**30**	**28**	**28**
مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى	**35**	**27**	**24**	**24**
الإجمالي	**132**	**107**	**100**	**100**

ومن دراسة وتحليل الجدول السابق تبين للباحثة أن عدد الاستمارات المرسلة قد بلغت حوالي 132 استمارة موزعة على فئات المجتمع المختلفة، وقد تم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة. وبلغت عدد الاستمارات التي استردت نحو 107 استمارة، وبعد مراجعة الاستمارات تم استبعاد سبع استمارات لعدم دقة البيانات والمعلومات الواردة بها، ليصبح عدد الاستمارات الصحيحة 100 استمارة صحيحة بنسبة استجابة كلية 98.3%.

ثالثاً- أساليب جمع البيانات استمارة الاستقصاء:

لغرض جمع البيانات اللازمة للدراسة، جمعت الباحثة بين المقابلات الشخصية واستخدام قوائم الاستقصاءُ تضم أسئلة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وهو يساعد في قياس الاتجاه والدرجة في آن واحد، وقد روعي في أسئلة الاستقصاء الكشف عن الإبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة البحث، مع التركيز على المعلومات المتعلقة باختبار الفروض.

رابعاً- تصميم استمارة الاستقصاء:

تم تصميم وإعداد استمارة استقصاء للتعرف على مشكلات تنفيذ قانون الامتثال الضريبي في البنوك المصرية ومتطلباته.

واعتمدت الباحثة في جمع بيانات الدراسة الميدانية على استمارة استقصاء تم إعدادها واختبارها قبل توزيعها على مفردات عينة البحث Pre-Test، حيث قامت الباحثة بتوزيع استمارة الاستقصاء على عينة استطلاعية لمعرفة مدى وضوح الأسئلة وملاحظات المستجيبين وقد استخدمت الباحثة أسلوب المقابلة الشخصية في هذه المرحلة، وبعد أن تأكدت الباحثة أن استمارة الاستقصاء ملاءمة لأهداف البحث قامت بصياغتها في الشكل النهائي وتوزيعها على عينة البحث.

لذلك، قامت الباحثة بتقسيم استمارة الاستقصاء إلي ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولي: اشتملت على المعلومات العامة وتتكون من خمسة أسئلة، وهى أسئلة عامة عن المستقصي منهم مثل طبيعة العمل، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، وما إذا كان قد حصل على دورات تدريبية أم لا، ومدى استفادته منها، وهذه المجموعة ستفيد الباحثة في التعرف على مدى صحة ودقة المعلومات التي تحصل عليها من بيانات الاستمارة ، فالمؤهل العلمي والخبرة والتدريب من العناصر الأساسية التي تحدد كفاءة أي موظف بشكل عام.

المجموعة الثانية: اشتملت على مجموعة من الأسئلة تتضمن المشكلات الناجمة عن تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا(FATCA)، وتأثيره على التقارير المالية المحاسبية والإفصاح عن سرية العملاء في البنوك المصرية، من وجهة نظر فئات المجتمع المختلفة.

المجموعة الثالثة: يتناول التعديلات المطلوبة من البنوك المصرية من وجهة نظر فئات مجتمع الدراسة عليها لتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA).

خامساً- <u>الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية</u>:

وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على عدة أساليب إحصائية (د.مزهر، 2008، ص ص13-38)، (صالح، 2010، ص45):

- الجداول التكرارية
- النسب المئوية.
- العرض البياني.
- بعض مقاييس النزعة المركزية (The Arithmetic Mean).
- بعض مقاييس التشتت (Analysis Of Variance، Correlation).

- Ka2 Teast.

سابعاً – <u>تحليل نتائج الدراسة الميدانية</u>:

وتقوم الباحثة في هذا الجزء بعرض نتائج التحليل الإحصائي التي أجريت على البيانات التي تم تجميعها من واقع المقابلات الشخصية التي أجرتها الباحثة مع عينة الدراسة محل البحث وكذلك من استمارات الاستقصاء التي أعدتها الباحثة، وذلك على النحو التالي:

1- تحليل نتائج الدراسة الميدانية للمجموعة الأولي (الأسئلة العامة) الواردة في استمارة الاستقصاء والموجهة لعينة البحث محل الدراسة: من تفريغ استمارات الاستقصاء تبين من المجموعة الأولي من الأسئلة وهي الأسئلة العامة التي تم من خلالها الاستفسار عن بعض المعلومات الخاصة بالمستقصي منهم بعينة الدراسة، مثل سنوات الخبرة فكانت سنوات الخبرة أغلبهم أكثر من عشر سنوات .

وبالسؤال عن المؤهل الدراسي للمستقصي منهم بعينة الدراسة فقد تبين للباحثة أن نسبة حملة درجة البكالوريوس بلغت نحو 70.3 %، كما بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير نحو 26.3%، أما الحاصلون على درجة الدكتوراه فقد بلغت نسبتهم نحو 3.4% من عينة الدراسة، في حين تبين عدم وجود أي أفراد حاصلين على مؤهل متوسط أو أي مؤهلات أخري. وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (1).

شكل رقم (1)

المؤهل الدراسي المستقصي منهم بعينة الدراسة

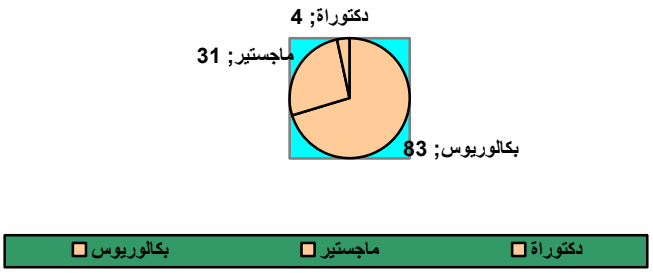

وبالسؤال عن تلقي المستقصي منهم لدورات تدريبية في مجال التخصص من عدمه فقد تبين أن الدورات التي حصل عليها المستقصي منهم حسب أهميتها النسبية كما بالجدول رقم (3)، والذي يوضح أن المستقصي منهم على دراية كبير بقانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA) يمكنهم معرفة جوانب القصور في تطبيقه علي البنوك المصرية.

جدول رقم (3)

الدورات التدريبية التي حصل عليها المستقصي منهم

اسم الدورة	التكرار	التكرار النسبي
تطوير الأداء والمهارات الإدارية	35	%60.2
دورات في السرية المصرفية	30	%56.8
دورة عن التجنب الضريبي والازدواج	25	%55.1

شبكة المعلومات الدولية	15	%46.6
دورة تدريبية في التحليل المالي	20	%44.9
دورة تحليل القوائم المالية لقياس المخاطر وتخطيط الربحية والنمو	39	%33.1
العمليات المصرفية والتمويل	27	%22.9
مكافحة غسل الأموال	16	%13.6
دورات تدريبية في الاتفاقيات الدولية	12	%10.2
فحص الشركات متعددة الجنسيات	9	%7.6
مبادئ حوكمة البنوك	8	%6.8
الكفاءة القيادية	5	%4.2
دورات في المراجعة في انجلترا وسويسرا مكتب آرثر أندرسون	2	%1.7
إدارة التغيير	1	%0.8
دورة تحول / حماية الأصول والتدفق النقدي	1	%0.8
الحل الاستراتيجي للمشكلات	1	%0.8
حل المشكلات باستخدام إستراتيجية بلو اوشن	1	%0.8
شهادة المحامي المصرفي	1	%0.8

المصدر: استمارات الاستقصاء بعينة الدراسة.

وبسؤالهم عن مدى الاستفادة من هذه الدورات التدريبية أكد المستقصي منهم الذين حصلوا على تلك الدورات قد استفادوا بدرجة كبيرة جداً كما أوضحت استمارات الاستقصاء بعينة الدراسة.

– تحليل الدراسة الميدانية للمجموعة الثانية (الأسئلة الخاصة بالمشكلات الناجمة عن تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا(FATCA)، وتأثيره على التقارير المالية المحاسبية والإفصاح عن سرية العملاء في البنوك المصرية) الواردة في استمارة الاستقصاء الموجهة لعينة الدراسة: تم تقسيم هذه المشكلات من وجهة نظر كل شريحة من المستقصي منهم، كما يلي كما هو موضح في الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4)

بالمشكلات الناجمة عن تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA)

الأهمية النسبية للمشكلات من وجهة نظر المديرين الماليين بالبنوك		الأهمية النسبية للمشكلات من وجهة نظر القائمون بالبنك المركزي		الأهمية النسبية للمشكلات من وجهة نظر المديرين بمصلحة الضرائب		الأهمية النسبية للمشكلات من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى	
المشكلة	%	المشكلة	%	المشكلة	%	المشكلة	%
1- مشكلات تتعلق بكيفية تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا في البنوك العاملة في مصر.	41	1- مشكلات تتعلق بكيفية تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا في البنوك العاملة في مصر.	55	1- مشكلات تتعلق بكيفية تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا في البنوك العاملة في مصر.	63	1- مشكلات تتعلق بكيفية تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا في البنوك العاملة في	87

						مصر.	
2- صعوبة السياسات وإجراءات بنكية خاصة بقانون الامتثال الضريبي.	35	2- صعوبة السياسات وإجراءات بنكية خاصة بقانون الامتثال الضريبي.	53	2- صعوبة السياسات وإجراءات بنكية خاصة بقانون الامتثال الضريبي.	59	2- صعوبة السياسات وإجراءات بنكية خاصة بقانون الامتثال الضريبي.	69
3- مشكلات ناجمة عن والإفصاح عن سرية العملاء في البنوك المصرية.	28	3- مشكلات ناجمة عن والإفصاح عن سرية العملاء في البنوك المصرية.	46	3- مشكلات ناجمة عن التهرب الضريبي.	38	3- مشكلات ناجمة عن والإفصاح عن سرية العملاء في البنوك المصرية.	51
4- مشكلات ناجمة عن العقوبات التي سوف تفرضها السلطات الأمريكية علي البنوك والمؤسسات المالية.	22	4- مشكلات ناجمة عن العقوبات التي سوف تفرضها السلطات الأمريكية علي البنوك والمؤسسات المالية.	39	4- مشكلات ناجمة عن العقوبات التي سوف تفرضها السلطات الأمريكية علي البنوك والمؤسسات المالية.	27		
5- مشكلات تتعلق بالإجراءات ذات الأولوية التي يتحتم علي المؤسسات المالية	19	5- مشكلات تتعلق بالإجراءات ذات الأولوية التي يتحتم علي المؤسسات المالية	27				

الأجنبيـــــة تنفيـــــذها.		الأجنبيـــــة تنفيـــــذها.					
6- مشـــكلات تتعلـــق بالوضـــع الـراهن للجهـاز المصـرفي المصـري إزاء القانون.	12	6- مشـــكلات تتعلـــق بالوضـــع الـراهن للجهـاز المصـرفي المصـري إزاء القانون.	14				

المصدر: استمارات الاستقصاء بعينة الدراسة.

ويتضح من دراسة وتحليل الجدول السابق ما يلي:

– تبين أن من أهم المشاكل من وجهة نظر المديرين الماليين بالبنوك والتي احتلت المرتبة الأولي مشكلات تتعلق بكيفية تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا في البنوك العاملة في مصر بأهمية نسبية بلغت 41%، وجاء بالمرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن صعوبة السياسات وإجراءات بنكية خاصة بقانون الامتثال الضريبي بأهمية نسبية بلغت 35%، وجاء في المرتبة الثالثة إلي المرتبة السادسة كل من مشكلات ناجمة عن والإفصاح عن سرية العملاء في البنوك المصرية، وكذلك ناجمة عن العقوبات التي سوف تفرضها السلطات الأمريكية علي البنوك والمؤسسات المالية، مشكلات التي تتعلق بالإجراءات ذات الأولوية التي يتحتم علي المؤسسات المالية الأجنبية تنفيذها، أخيراً مشكلات تتعلق بالوضع الراهن للجهاز المصرفي المصري إزاء القانون بأهمية نسبية بلغت نحو 28%،22%، 19%، 12% على الترتيب.

– أما فيما يتعلق بالمشكلات من وجهة نظر القائمون بالبنك المركزي فقد جاء في المرتبة الأولي مشكلات تتعلق بكيفية تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا في البنوك العاملة في مصر بأهمية نسبية بلغت نحو 55%، وجاء في المرتبة الثانية

صعوبة السياسات وإجراءات بنكية خاصة بقانون الامتثال الضريبي بأهمية نسبية بلغت نحو 53%، وجاء في المرتبة الثالثة إلي المرتبة السادسة كل من مشكلات ناجمة عن والإفصاح عن سرية العملاء في البنوك المصرية، وكذلك ناجمة عن العقوبات التي سوف تفرضها السلطات الأمريكية علي البنوك والمؤسسات المالية، مشكلات التي تتعلق بالإجراءات ذات الأولوية التي يتحتم علي المؤسسات المالية الأجنبية تنفيذها، أخيراً مشكلات تتعلق بالوضع الراهن للجهاز المصرفي المصري إزاء القانون بأهمية نسبية بلغت نحو 46%،39%، 27%، 14% على الترتيب.

– أما بالنسبة للمشكلات من وجهة نظر المديرين بمصلحة الضرائب فقد جاء في المرتبة الأولي مشكلات تتعلق بكيفية تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا في البنوك العاملة في مصر بأهمية نسبية بلغت نحو 63%، وجاء في المرتبة الثانية صعوبة السياسات وإجراءات بنكية خاصة بقانون الامتثال الضريبي بأهمية 59%، أما المرتبة الثالثة فقد جاءت مشكلات ناجمة عن التهرب الضريبي بأهمية نسبية بلغت نحو 38%، وجاء في المرتبة الرابعة والأخيرة مشكلات ناجمة عن العقوبات التي سوف تفرضها السلطات الأمريكية علي البنوك والمؤسسات المالية بأهمية نسبية بلغت نحو 27%.

– أما بالنسبة للمشكلات من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى فقد جاء في المرتبة الأولي مشكلات تتعلق بكيفية تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا في البنوك العاملة في مصر بأهمية نسبية بلغت نحو 87%، وجاء بالمرتبة الثانية المشكلات الناجمة عن صعوبة السياسات وإجراءات بنكية خاصة بقانون الامتثال الضريبي بأهمية نسبية بلغت 69%، أما المرتبة الثالثة والأخيرة فقد جاءت مشكلات ناجمة عن والإفصاح عن سرية العملاء في البنوك المصرية بأهمية نسبية بلغت 51%.

ومن العرض السابق يتضح أن جميع مفردات العينة قد أجمعت على أن مشكلات التي تتعلق بكيفية تطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا في البنوك العاملة في مصر تحتل المرتبة الأولي، أما المشاكل التي تليها الخاصة صعوبة السياسات وإجراءات بنكية خاصة بقانون الامتثال الضريبي فهي تحتل المرتبة الثانية، ثم تليها مشكلات ناجمة عن والإفصاح عن سرية العملاء في البنوك المصرية.

- تحليل نتائج الدراسة الميدانية للمجموعة الثالثة (الخاص بالتعديلات المطلوبة من البنوك المصرية من وجهة نظر فئات مجتمع الدراسة عليها لتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA) الواردة باستمارة الاستقصاء الموجهة لعينة الدراسة: بعد تفريغ استمارات الاستقصاء تبين من المجموعة الثالثة من الأسئلة من خلال آراء المستقصي منهم بعينة الدراسة على ضرورة أجراء التعديلات المطلوبة من البنوك المصرية، كما يوضحها الجدول رقم (5) والشكل رقم (1):

جدول رقم (5)

آراء المستقصي منهم في إجراء تعديلات المطلوبة من البنوك المصرية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA

البيان	التكرار	الأهمية النسبية
نعم	83	%83
لا	17	%17
الإجمالي	100	%100

المصدر: استمارات الاستقصاء بعينة الدراسة.

ومن دراسة وتحليل الجدول السابق يتضح للباحثة أن ضرورة إجراء تعديلات على البنوك المصرية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA بأهمية نسبية

بلغت نحو 83% من حجم العينة، في حين رأي نحو 17% من حجم العينة بعدم وجود ضرورة لإجراء تعديلات على البنوك المصرية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA.

شكل رقم (1)

آراء المستقصي منهم في إجراء تعديلات على البنوك المصرية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA

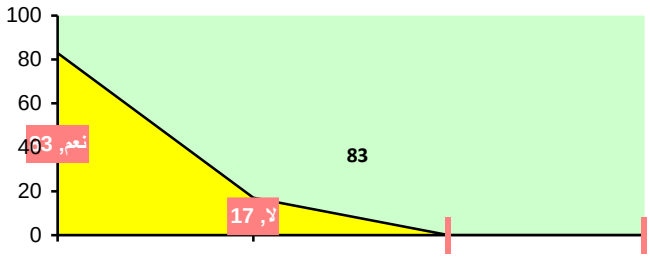

والجدول رقم (6) يوضح الصعوبات التي واجهت البنوك المصرية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA:

الصعوبات	أوافق تماماً	أوافق	لا يمكن إبداء الرأي	غير موافق	غير موافق تماماً	الوزن النسبي	الأهمية النسبية
التشغيلية وزيادة في التكاليف للتطابق مع متطلبات قانون الامتثال الضريبي	12	12	–	–	41	139	%24.8
عدم وجود قاعدة بيانات كمصدر واحد للمعلومات	9	3	3	–	42	108	%19.2
تحديث نظم المدفوعات واستحداث نظم جديدة للتقارير لتقديم كافة المعلومات التي تطلبها مصلحة الضرائب الأمريكية	6	15	3	–	27	126	%22.4
إجراء تغييرات جذرية في العمليات والنظم وتحديث بيانات العملاء	15	12	3	3	11	159	%28.3
قلة الوعي بالقانون ومتطلباته والتأثير الناجم عن تطبيقه	3	–	–	6	4	31	%5.3
الإجمالي	45	42	9	9	125	563	%100

ثامناً-اختبار فرض البحث:

وفي سبيل ذلك، تم صياغته باستخدام أسلوب فرض العدم والفرض البديل، وهو أحد الأشكال المتعارف عليها في صياغة الفروض، حيث يشير فرض العدم إلى الحالة التي لا يوجد فيها علاقة جوهرية فيما بين متغيرين أو اختلاف جوهري فيما بين مجموعتين، بينما يشير الفرض البديل إلى وجود مثل هذه العلاقة أو الاختلاف وذلك طبقاً لما أكد عليه (Sekaran,1992, pp.80- 84) وبناءً على ذلك، صيغ الفرض كما يلي:

لا توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدي الالتزام البنوك المصرية بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA)، وبين تحقيق متطلبات القانون من خلال تحديث قاعدة بيانات زبائنها التي يُراد الإفصاح عنها فضلاً عن تقديم نظام معلومات الكتروني لتهيئة التقارير ونقلها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS).

- وباستخدام بيانات عينة الدراسة، سوف تقوم الدراسة باختبار الفرض الأول باستخدام اختبار Ka^2 Teast.

اختبار الفرض:

$$\text{كا}^2 \text{ المحسوبة} = \frac{\text{مجـ (ت – س) 2}}{\text{ت}}$$

حيث إن :

ت = النسبة المئوية للتكرارات

س = التكرارات

$$\frac{2\,(5.3-20)}{20} + \frac{2\,(21.3-30)}{30} + \frac{2\,(42.1-40)}{40} + \frac{2\,(26.3-50)}{50}$$

$$= 2\,\frac{(5.3-10)}{10}$$

$$26.83 = (2.2) + (10.8) + (2.52) + (0.11) + (11.2)$$

وبالبحث في جدول كا^2 بدرجات حرية 4 ومستوي معنوية 0.05 نجد أن كا^2 =9.49، وعند مستوي 0.01 نجد أن كا^2 = 13.3

وحيث إن قيمة كا^2 المحسوبة أكبر من كا^2 الجدولية وبالتالي يقبل الفرض القائل توجد اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدي الالتزام البنوك المصرية بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA)، وبين تحقيق متطلبات القانون من خلال تحديث قاعدة بيانات زبائنها التي يُراد الإفصاح عنها فضلاً عن تقديم نظام معلومات الكتروني لتهيئة التقارير ونقلها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS)، ويرفض فرض العدم.

ولزيادة التأكد من النتيجة السابقة، تم تقدير معامل الاختلاف من اتجاه واحد بين مدي الالتزام البنوك المصرية بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA)، وبين تحقيق متطلبات القانون من خلال تحديث قاعدة بيانات زبائنها التي يُراد الإفصاح عنها فضلاً عن تقديم نظام معلومات الكتروني لتهيئة التقارير ونقلها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS)، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة نحو 29.4، وبالتالي ثبتت المعنوية عند مستوي 0.01 كما هو موضح في الجدول رقم (5)، وبالتالي يقبل الفرض، ويرفض الفرض البديل، وهي نفس النتيجة السابق إيجادها باختبار كا^2 السابق تقديره.

الجدول رقم (5)

تحليل التباين بين مدي التزام البنوك المصرية بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي فاتكا (FATCA)، وبين تحقيق متطلبات القانون من خلال تحديث قاعدة بيانات العملاء التي يُراد الإفصاح عنها فضلاً عن تقديم نظام معلومات الكتروني لتهيئة التقارير ونقلها إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	المعنوية
متوسط الإجابات	4562	1	4562	(29.4)	0.004
الخطأ	752	3	251		
مجموع المربعات	5314	4			

النتائج والتوصيات

أولاً- <u>النتائج</u>:

1- أن قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA، مجرد قانون إفصاح ولا ينطبق سوى على المواطنين الأمريكيين دون سواهم، ويتم من خلاله التأكد من أن رعاياها الخاضعين لنظام الضرائب في الأساس، يلتزمون بدفع الضرائب المستحقة عليهم، بما في ذلك ملاحقة المتهربين منهم.

2- يعتبر قانون الامتثال الضريبي فاتكا مجرد آلية رقابية لضمان أن دافعي الضرائب الأمريكيين يمتثلون للقوانين الضريبية الموجودة والقائمة أصلاً، كما أن

المعلومات التي يتطلبها القانون هي المعلومات نفسها التي تتطلبها مصلحة الضرائب الأمريكية من الخاضعين للضرائب.

3- يهدف قانون الامتثال الضريبي فاتكا FATCA إلى منع التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين من خلال استخدام المؤسسات المالية غير الأمريكية وأدوات الاستثمار في الخارج.

4- بالرغم من الأوضاع غير المستقرة في المنطقة، أثبت القطاع المصرفي المصري أنه قادر على الحفاظ على وضع مالي متين، وقدرة على استيعاب الضغوط التي يواجهها والتحوط لاحتواء الأزمات غير المتوقعة، وذلك بفضل التزام البنوك المصرية بتطبيق تشريعات العمل المصرفي والمعايير الدولية ومبادئ الحيطة وإدارة المخاطر.

5- يتعارض هذا القانون مع قوانين السرية والخصوصية المصرفية، ووقعت البنوك علي وجه الخصوص بين مطرقة القانون فاتكا وبين قوانين السرية المصرفية الحازمة في الكثير من الدول.

ثانياً- <u>التوصيات</u>:

- ضرورة إصدار وثيقة تعريفية بالقانون توجه إلى عملاء البنوك المصرية تبين قانون الامتثال الضريبي الأمريكي فاتكا FATCA.

- ضرورة إقامة ورش عمل في كل مؤسسة مالية لغرض توعية الموظفين العاملين بالمصرف بالمتطلبات الرئيسة لتنفيذ القانون وتأمين التدريب اللازم لجميع موظفي البنوك ولاسيما الموظفين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع عملاء البنوك.

- ضرورة إصدار البنوك المصرية (نموذج إقرار) وثيقة تنازل عن السرية المصرفية يتم توقيعها من العميل صاحب الحساب لِتمنح المصرف الصلاحية الكاملة بكشف سرية حساباته المالية إلى دائرة الإيرادات الداخلية.

- ضرورة الالتزام بالجداول الزمنية الصادرة عن مصلحة الضرائب الأمريكية والمتعلقة بالإطار الزمني للتطبيق.

- ضرورة المتابعة المستمرة للتطورات والتعليمات التي ستصدر عن مصلحة الضرائب الأمريكية بالخصوص.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- آراء مصرفية، (2013)، " قانون فاتكا والقطاع المصرفي العربي"، **مجلة اتحاد المصارف العربية**، العدد (96)، نوفمبر.
- الهيئة العامة لسوق المال المصرية، (2017)، "قانون الالتزام بقواعد الضرائب على الحسابات الأمريكية خارج الولايات المتحدة المفاهيم- الأهداف- الجهات الخاضعة".
- http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_pages/FATCA_FAQ1
- طلعت زكي حافظ، (2014)، " طريق لتعامل المصارف مع قانون الفاتكا "، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، السنة (22)، المجلد (22)، العدد الثاني، يونيو.
- **د.شهيناز رشاد، (2014)،" قانون الفاتكا الأمريكي"، معهد الخدمات المالية، هيئة الرقابة المالية**، التقرير السنوي، **العدد الأول، 2014**.
- د. عادل عامر، (2017)، " اتفاقية الفاتكا والاقتصاد الوطني"، **معهد الخدمات المالية، هيئة الرقابة المالية**، التقرير السنوي، **العدد الأول، 2017**.
- د. علي بدران، (2016)، " مستقبل السرية المصرفية وقانون الفاتكا الامريكي"، اتحادالمصارف العربية.

– أ.د. محمد إبراهيم السقا، (2014)، " قانون الالتزام الضريبي (الفاتكا) نهاية السرية المصرفية"، غير محدد مكان النشر.

– مينا العريبي، مساعد الزياني، علي زين الدين، (2014)،" مصارف الخليج تبدأ تطبيق قانون الضرائب بالإفصاح"، **مجلة الشرق الوسط**، أغسطس.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

- American Citizens Abroad, (2012), " **ACA comments on the proposed Treasury Regulations concerning FATCA**", Washington, D.C. 20044.

- Deloitte, UK " **FATCA Frequently Asked Questions (FAQs)",** Deloitte Development LLC. Report published, 2011.

- 3- (ACA). American

- Kpmg. SWISS, (2013), " **Final FATCA regulations issued: Let the compliance begin**", Report published.

- Naidira, A., Goeres, (2013)," Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA) Executive Summary", Bucharest, October, PP. 1-20.

- Treasury of USA, (2017), "Agreement between the Government of the United States of America and the Government of the Kingdom of Bahrain to Improve International Tax Compliance and to Implement FATCA".
https://www.treasury.gov/resourcecenter/taxpolicy/treaties/Documents/FATCA-Agreement-Bahrain-1-18-2017.pdf

- PWC, (2011), "Building for the Future", Annual-Report.

- PWS, (2011), "FATCA FAQS", Report: PricewaterhouseCoopers, July.
https://www.irs.gov/businesses/corporations/foreign-account-tax-compliance-act-fatca.

- USA, (2014) " FOR FATCA IMPLEMENTATION", International Data safeguards and Infrastructure, workbook, March, pp. 1-66.

- SFL, (2012) w8-ben-e-definitions.
https://www.sucdenfinancial.com/media/133590/w8-ben-e-definitions.pdf

- Whitehouse, Tammy, (2011), "IRS Gives Long Lead Time for FATCA Compliance", Compliance Week . (Sep), PP. 8- 10.

- W-8 BEN, (2017), Rev, July.

http://www.irs.gov/pub/irs-pdf/fw8ben.pdf

- W-8BEN-E, Rev, July, 2017.
https://www.irs.gov/pub/irs-pdf/fw8bene.pdf -

-W-9, Rev, November, 2017.

https://www.irs.gov/pub/irs-pdf/fw9.pdf

FATCA	Foreign Account Tax Compliance Act
NPFFI	Non-Participating Foreign Financial Institution: A NPFFI that does not comply with FATCA or IGA agreements and is not deemed compliant or excepted.
FFI	is the abbreviation for foreign financial institution. It refers to a non-US financial institution .
NFFE	Non-Financial Foreign Entity, A foreign entity excluded from the definition of FFI.
PFFI	Participating Foreign Financial Institution: A PFFI that enters into an agreement with the IRS to comply with FATCA or complies according to the IGA agreement to undertake certain due diligence, withholding and reporting requirements for U.S. account holders.
FFI	is the abbreviation for foreign financial institution. It refers to a non-US financial institution .